مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٧)

الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط وأثره في أمن الطاقة

INTERNATIONAL CONFLICT IN THE MIDDLE EAST

AND ITS IMPACT ON ENERGY SECURITY

أ.م.د. إبراهيم حردان مطر.

الباحث: أحمد عبدالغني عليوي اللويزي

المستخلص

تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تعقيداً من حيث التنوع في إنتماءات شعوبها واختلاف قدراتها وأهمية معطياتها الجيواستراتيجية, واختلاف مصالح القوى الاقليمية فيها فضلاً عن الأدوار الدولية الفاعلة في المنطقة, هذه المعطيات جعلت منها منطقة ذات إشكالية مركبة بين إشكالية ذات بعد إقليمي وإشكالية ذات بعد دولي, وهذا انعكس بطبيعة الحال على مدى استقراريتها. فتاريخياً إنّ منطقة الشرق الأوسط كانت ولازالت تعاني من ضعف الاستقرار فيها وتواتر الحروب بين دولها بل الأمر المستجد هي تحول الحروب من طبيعتها الدولية إلى المحلية ضمن الدولة الواحدة, ليزداد المشهد تعقيداً وسط تفاقم الصراعات وتداخل الأدوار وتقاطع المصالح, بحيث أصبحت الطاقة ضمن أبعاد هذا الصراع.

Abstract

The Middle East region is the most complicated region in the world in terms of diversity in the affiliations of its people, different capabilities and the importance of its geo-strategic data, and the different interests of regional powers in it as well as the active international roles in the region, these data made it a region with a complex problem between a problem with a regional dimension and a problem with an international dimension This, of course, was reflected in its stability. Historically, the Middle East region was and still suffers from weak stability in it and the frequency of wars between its countries, but what is new is the transformation of wars from their international nature to the local within the one country, so that the scene becomes more complicated amid the exacerbation of conflicts, overlapping roles and the intersection of interests, so that energy has become within the dimensions of this conflict.

المقدمة

لقد أضحى الأمن الطاقوي من اهم المضامين الجديدة للأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة، مما دفع بالعديد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان والصين إلى تأمين مصادرها من الطاقة في المناطق الاستراتيجية ومنها منطقة الشرق الأوسط والتي تعد من اهم مناطق الإنتاج في العالم، إذ أصبح هذا الأخير يمثل أولويات الأجندة الأمنية لهذه القوى، لاسيما وانها اليوم تعيش بيئة أمنية غير مستقرة , ونتيجة لاعتماد الدول المستهلكة للطاقة بشكل كبير على إمداداتها من مناطق الإنتاج فقد أصبحت هذه المناطق محط تنافس دولي عليها, واضحى موضوع الوصول اليها والسيطرة على مصادرها والاستثمار في حقولها رهانا استراتيجياً, إذ أنَّ نوازع الاهتمام الدولي بالطاقة (النفط والغاز) وضمن منطقة الدراسة لا تقتصر على الدول المستهلكة فحسب ودوافعها الاقتصادية والسياسية والأمنية؛ بل ان واقع الحال يؤكد إنَّ ذات الاهتمامات هي ضمن سياسات الدول المنتجة ايضاً, إذ تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق ذات الخصائص الجيواستراتيجية التي جعلت منها منطقة تنافس – صراع بين الأطراف الاقليمية والدولية وبين الأطراف الاقليمية ذاتها, والتي يسعى كل طرف منها للقيام بدور معين يتوافق مع أهدافه ومصالحه الاستراتيجية التي قد تتلاقى أو تتعارض بدرجة وأخرى مع مصالح وأهداف القوى الأخرى في المنطقة. ولا يمكن النظر إلى ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من زاوية التنافس والصراع على مصادر الطاقة فحسب, فهناك الإعتبارات الاستراتيجية للمنطقة من حيث الموقع المتوسط بين القارات الثلاث وأمن الممرات البحرية التي تشرف عليه, إذ ان كل هذه الاعتبارات الجيواستراتيجية أصبحت متداخلة التأثير مما انعكس سلباً على إستقرارية المنطقة وهذا بطبيعة الحال انعكس على امن الطاقة فيها مما جعلها تحت رهانات دولية من أجل السيطرة عليها. وهو موضوع هذه الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من خلال كونها تأخذ الجوانب الإجرائية والمسارات السياسية للقوى الإقليمية والدولية حول امن الطاقة ضمن منطقة الشرق الأوسط وفقا لدراسة جيوستراتيجية, في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية , وتتبلور إشكالية الدراسة حول الأسئلة الرئيسية الآتية وهي لماذا لم تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من الاستقرار الذي يخدم أطرافه كافة كونها منطقة استراتيجية ؟.ولماذا لم تسعى الدول إلى إيجاد تفاهمات ضمن اطر مؤسساتية ذات مستويات إقليمية مدعومة دولياً وبأهداف سياسية اقتصادية أمنية تتخطى الأطر المؤسساتية الضيقة على غرار مجلس التعاون الخليجي, ليشمل دولاً ضمن منطقة الشرق الأوسط يجمعها هدف مشترك يعزز الاستقرار ضمنها وتحديدا بمجال امن الطاقة للدول المنتجة ودول العبور والدول المستهلكة . لذلك انطلقت فرضية البحث من أنَّ التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط بناءً على أهميتها الجيوستراتيجية وضع مواردها أمام رهان

دولي يتطلع إلى السيطرة عليها إنتاجاً وتسويقاً, كما إنَّ هذه الموارد أصبحت إحدى أدوات الصراع في المنطقة. كما جاءت هيكلية البحث متضمنة ثلاث مباحث رئيسة تناول المبحث الأول القوى الدولية المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط, وجاء المبحث الثاني ليتناول امن الطاقة المفهوم والأبعاد في حين تضمن المبحث الثالث تداعيات الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط على أمن الطاقة.

المبحث الأول
القوى الدولية المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق ذات الخصائص الجيواستراتيجية التي جعلت منها منطقة تنافس – صراع بين الأطراف الاقليمية والدولية وبين الأطراف الاقليمية ذاتها, والتي يسعى كل طرف منها للقيام بدور معين يتوافق مع أهدافه ومصالحه الاستراتيجية التي قد تتلاقى أو تتعارض بدرجة وأخرى مع مصالح وأهداف القوى الأخرى في المنطقة, وذلك ما ادخلها في ساحة تنافس-صراع إقليمي مدعوم دولياً لصالح كل طرف على حساب الأطراف الأخرى, وهو ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال تناول القوى الرئيسة في المنطقة وهي (الولايات المتحدة الأمريكية, ايران, المملكة العربية السعودية).

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الدور الأبرز والأكثر فاعلية بين الأدوار الدولية وهذا يرتبط بمعطيات تخص المنطقة من جهة وترتبط بطبيعة إدراكها للمنطقة وهذا ما سنتناوله وفقاً لما يأتي:

اولاً: الإدراك الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط:

يعود الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي لاسيما بعد الانسحاب البريطاني منها, ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب هي[١]:

١. الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة من حيث الموقع المتوسط بين قارات العالم, وتحكُمها بخطوط الملاحة البحرية العالمية وما تحتويه من موارد ذات أهمية عالمية إذ تشكل احتياطات المنطقة من النفط والغاز ثلثي الاحتياطي العالمي, وان ربع إنتاج العالم من النفط والغاز من هذه المنطقة, وهو ما بلور كل هذه الأهمية التي تتمتع بها المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة[٢].
٢. دافع استراتيجي يتمثل في أهمية السيطرة على المنطقة في إطار تعزيز النفوذ والدور والعالمي, فالولايات المتحدة صاحبة الدور الفاعل والبارز ولكي تحقق وتعزز هذا الدور هي تدرك أهمية السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية المرتبطة بديمومة نفوذها العالمي, وتعد من اهم مفاتيح السيادة العالمية, وتتيح لمن يسطر عليها ان يؤثر في السياسة العالمية ويحد من نفوذ أي دولة تتطلع لان يكون لها دور سياسي إقليمي

(١) حسين حافظ وهب: استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط, مجلة دراسات دولية, العدد ٤٦, السنة (بلا), مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, ص٦٢.

(٢) **Atallah S. Al Sarhan :United States Foreign Policy and the Middle East, Open Journal of Political Science, 472-454 ,7 ,2017, p:459.**

أو دولي على تعارض مع السياسات والدور الأمريكي[٣].

تعد المنطقة مصدراً لسد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الطاقة, إذ إنها تستورد نصف احتياجاتها من النفط الخام من دول منظمة الأوبك بضمنها دول الشرق الأوسط والنصف الأخر يتم استيراده من خارج الأوبك[٤].

ويحدد ريتشارد هاس مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بما يلي[٥]:

١. الحرب على الإرهاب من خلال الهجمات المباشرة عليهم, ومن خلال تقوية بعض الحلفاء المحليين وذلك كون الإرهابيون يستطيعون الإضرار بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.
٢. تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل جهود لمنع محاولة حيازة الأسلحة النووية من قبل دول المنطقة.
٣. دعم وتأييد حلفائها وشركائها في المنطقة وضمان أمنهم .
٤. ضمان حرية الملاحة في المياه الاقليمية للمنطقة وحماية المنشآت البترولية ولتحقيق هذه الغاية فأنها ستحافظ على وجودها العسكري وعلى تحالفاتها العسكرية مع العديد من دول المنطقة[٦].

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن الرؤية الأمريكية لأمن الشرق الأوسط، وإن تغيرت أدواتها وسبل تحقيقها، فإن أهدافها تبدو واحدة وثابتة وهي[٧]:

١. الحفاظ على حرية الملاحة من اجل ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق.
٢. تعزيز الأمن الإقليمي وتدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين
٣. حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.
٤. ضمان تدفق النفط الخليجي وبأسعار مناسبة.
٥. منع أي دولة معادية من السيطرة على المنطقة ومواردها، واستخدام هذه السيطرة لزيادة قوتها أو ابتزاز بقية الدول.
٦. تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على بقاء المنطقة تحت سيطرتها المباشرة، لما تتمتع به من أهمية جيوستراتيجية ترتبط بنفوذها ودورها العالمي.

---

(٣) **John Mearsheimer and Stephen M. Walt :The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, July/August 2016,p: 73-72.**

(٤) سليم كاطع علي سليم كاطع علي: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١, مجلة دراسات دولية, العدد: ٧١, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, بغداد, تشرين الأول ٢٠١٧,ص ١٠٠-١٠٢. أنظر أيضاً: عمرو عبد العاطي: الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة, مجلة السياسة الدولية,العدد:١٧٥, مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية, القاهرة, ٢٠٠٩, ص ٢٤٦. عمرو عبد العاطي: امن الطاقة في السياسة الأمريكية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, ٢٠١٤, ص٦٧.

(٥) ريتشارد هاس: عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم, ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان, دار الكتاب العربي, بيروت,٢٠١٨, ص٢٦٩.

(٦) صدام مرير الجميلي: صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي, دار المنهل اللبناني, بيروت,٢٠١٦, ص٢٤٠.

(٧) إبراهيم حردان مطر, السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي, مصدر سبق ذكره, ص ١٤٢-١٤٣.

ثانيا: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

تتعدد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولية ما بين الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية, وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها في المنطقة عبر مجموعة سياسات منوعة وهي :

- **الوسائل العسكرية – الأمنية:**

ادركت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة إن إمدادات النفط ستكون حاسمة في الصراعات المستقبلية, ومن هنا جاءت اهتمامات الولايات المتحدة بالخليج, فعمدت على تأسيس أسطول دائم لها في الخليج(٨).لذلك عملت إلى استخدام الوسيلة العسكرية في ضمان مصالحها عبر :

نشر القواعد العسكرية:

كنتيجة للتطورات الدولية المتلاحقة وما شهدته المنطقة من أحداث إقليمية كالثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩ والغزو السوفييتي لأفغانستان؛ عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء قوة عسكرية معدة خصيصا للتدخل في شؤون المنطقة في العام ١٩٨٠ عرفت بـ « قوة الانتشار السريع», تطورت هذه القوة في عام ١٩٨٣ لتصبح قيادة متكاملة سميت بـ « القيادة المركزية الأمريكية» , وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من نشر القواعد العسكرية في الشرق الأوسط إلى تحقيق مجموعه أهداف هي(٩):

١. ضمان الانفراد الأمريكي على سائر الفاعلين الدوليين من خلال إحكام سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية, والتحكم بثرواتها والإمساك بعصب الاقتصاد العالمي للدول الصناعية المتقدمة.
٢. ضمان أمن إسرائيل وتقديم جميع أنواع الدعم لها وتحجيم النظم والحركات المعادية لها.
٣. حماية النظم الحليفة الموالية لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة من التهديد الداخلي والخارجي بهدف حماية مصالحها, وتوظيف هذه النظم الموالية بالشكل الذي يخدم استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في المنطقة.
٤. مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية المحتملة من النظم الثورية المعادية للولايات المتحدة والتي تتقاطع مصالحها مع المصالح الأمريكية في المنطقة.
٥. حماية الإمدادات الطاقوية المتمثلة بالنفط والغاز من دول المنطقة وضمان وصولها إلى الأسواق العالمية هو ما يفسر سبب التمركز العسكري الأمريكي المباشر في مناطق إنتاج النفط. ان هذه الجهود تأتي في إطار

(٨) مايكل كلير: دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟, ترجمة: احمد رمو, دار الساقي, بيروت, ٢٠١١,ص ص ٢٨٨-٢٨٤. أُنظر ايضاً: زمن كريم علي: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في الأدراك الاستراتيجي الإيراني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية, بغداد ٢٠١٧ ، ص ٩٢-٩٧.

(٩) مصطفى إبراهيم سلمان: عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٣, ص ص٥٦ - ٦٤, وكذلك ص٩.

بعدين هما(١٠):

الأول: البعد الاقتصادي المتمثل في سعيها للسيطرة على نفط المنطقة للتحكم بالأسعار في السوق العالمية, ولتزويدها بالطاقة.

الثاني: البعد السياسي المتمثل باستخدام النفط كورقة ضغط في مواجهة الدول الأخرى, وللحيلولة دون منافستها في الشؤون العلمية مستقبلاً, وبالتالي حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة.

كما تعد الاتفاقات الأمنية إنعكاساً للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة واحد اهم أدواتها, وتعمل هذه الاتفاقيات على بناء شرعية دولية للوجود العسكري في المنطقة, إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توقيع العديد من الاتفاقات مع دول المنطقة منها السعودية والكويت والبحرين وعُمان والإمارات, وتحقق هذ الاتفاقيات للولايات المتحدة المزايا الآتية(١١):

١. تمكنها من القيام بدور الضامن للأمن الخليجي.
٢. التعزيز من سيطرتها على تجارة السلاح في المنطقة .
٣. توفر للولايات المتحدة الأمريكية الشرعية والقدرة على الأشراف على عموم المنطقة والتدخل لمعاقبة وعزل أي دولة في المنطقة تعارض سياستها.
٤. ما تسهم به هذه الاتفاقيات بتعزيز أمن إسرائيل وردع الدول المعادية .

- **الوسائل الاقتصادية:**

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية ان السيطرة على مصادر الطاقة تشكل عامل ضغط على اقتصاديات الدول الكبرى(١٢),إذ عملت على عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع دول المنطقة واستخدام أسلوب الحصار والضغط الاقتصادي في اطار وسائلها الاقتصادية لتنفيذ أهدافها التي ترمي لتحقيق مصالحها وكما يلي(١٣):

عقد الاتفاقات الطويلة الأمد مع دول المنطقة:

تكتسب العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية طابعا إستراتيجياً يعكس عمق العلاقة الاقتصادية بين الطرفين(١٤), وتربط الولايات المتحدة عدد من الاتفاقيات بدول المنطقة منها الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني الموقعة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العالم ٢٠١٢, فضلاً عن مجموعة اتفاقات وقعت بينها وبين المملكة

(١٠) سليم كاطع علي: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, العدد: ٧١, بغداد, تشرين الأول ٢٠١٧, ص١٠٤.

(١١) تلميذ احمد: التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي, مصدر سبق ذكره, ص١٢٢.

(١٢) عصام إسماعيل: هيمنة الشركات النفطية في حوض بحر قزوين مجلة شؤون أوسطية, العدد: ١٠٩, مركز الدراسات الاستراتيجية, بيروت٢٠٠٣, ص١٠٩-١١٠.

(١٣) تلميذ احمد: التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي, مصدر سبق ذكره, ص٤٣٩

(١٤) أشرف محمد كشك: الخليج والمحيط الدولي، البحث عن إستراتيجية موحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, ٢٠٠٨، ص٨٢.

العربيـة السـعودية فـي العـام ٢٠١٧ بلغـت قيمتهـا ٢٨٠ مليـار دولار تخـص الطاقـة وتجـارة السـلاح . وتتمثـل دوافـع الولايـات المتحـدة مـن عقـد الاتفاقيـات مـع دول المنطقـة بـ [١٥]:

١. الحصول على الإستثمارات .
٢. ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية لاسيما النفط والغاز.
٣. ضمان النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي في دول المنطقة.

العقوبات الاقتصادية:

هـي مـن أهـم وسـائل تنفيـذ السياسـة الخـارجيـة الأمريكيـة الهادفـة لتحقيـق مكاسـب سياسـية واقتصاديـة ، مـن خـلال ممارسـة الضغـط علـى الـدول المسـتهدفة بالعقوبـات بهـدف تغييـر مواقفهـا فـي الاتجـاه الـذي تريـده ؛ إذ فرضـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عقوبـات اقتصاديـة علـى العديـد مـن الـدول مـن اجـل تعزيـز نفوذهـا العالمـي كمـا حصـل فـي فـرض الحصـار الاقتصـادي علـى العـراق فـي عقـد التسـعينيات, وحاليـاً فـرض الحصـار الاقتصـادي- السياسـي علـى ايـران إزاء سياسـتها الاقليميـة عمومـاً وملفهـا النـووي علـى وجـه الخصـوص[١٦].

- **الوسائل الدبلوماسية عبر سياسة عقد الأحلاف:**

دائمـاً مـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلـى إضافـة إقامـة تحالفـات لمواجهـة التحديـات التـي شـهدتها المنطقـة منهـا تحالفـات فـي حـرب الخليـج الثانيـة وتحالفاتهـا لمواجهـة الإرهـاب وحاليـاً تسـعى الولايـات المتحـدة بالتعـاون مـع دول المنطقـة إلـى إقامـة تحالـف دولـي وتهـدف مـن خـلال ذلـك إلـى حشـد الـدول لمواجهـة التحـدي الإيرانـي ويركـز التحالـف علـى نشـاطات طهـران المزعزعـة للاسـتقرار والتـي لا تشـكل خطـراً علـى منطقـة الشـرق الأوسـط فحسـب، وإنمـا علـى مناطـق أخـرى فـي العالـم, ويمكـن لمشـروع التحالـف الأميركـي الـذي يحمـل مسـمّى تحالـف الشـرق الأوسـط الاسـتراتيجي «ميسـا» أن يمثـل خطـوة إلـى الأمـام فـي هـذا الاتجـاه، فقـد أشـار نائـب مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأميركـي لشـؤون الخليـج العربي(تيـم ليندركينـغ) إلـى أن التحالـف يسـتهدف «إيـران، والتهديـدات السـيبرانية، والهجمـات علـى البنـى التحتيـة، وتنسـيق عمليـات إدارة النـزاع مـن سـورية إلـى اليمـن»، جنبـاً إلـى جنـب مـع مكافحـة انتشـار الأسـلحة ومكافحـة الإرهـاب[١٧].

(١٥) مصطفى إبراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص٤٢-٤٣.
(١٦) مصطفـى صـلاح: الآليـات والنمـاذج: سياسـة العقوبـات فـي الاسـتراتيجية الأمريكيـة, المركـز العربـي للبحـوث والدراسـات, أغسـطس/٢٠١٨, متـاح علـى الرابـط:
http://www.acrseg.org/40888.
(١٧) ياسـمين فـاروق: الطريـق الطويـل نحـو تحالـف الشـرق الأوسـط الاسـتراتيجي, مركـز كارنيغـي للشـرق الأوسـط, مـارس ٢٠١٩: متـاح علـى الرابـط:
https://carnegie-mec.org/25/03/2019/ar-pub78592-.

ثالثا: تحديات الدور الأمريكي في المنطقة:

هناك عدداً من التحديات في المنطقة تعمل على التأثير سلبا في إنجاز وتحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية فيها، ولعل ابرزها هي[١٨]:

١. الأوضاع الأمنية غير المستقرة في عموم الشرق الأوسط.
٢. إشكالية العلاقة مع الدور الإيراني في المنطقة هو مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية[١٩], ومن ثم فإنها ترى أن أمن المنطقة وحمايتها من الخطر، يقعان ضمن محاصرة إيران وعزلها عن المنطقة وإيقاف التعامل معها[٢٠].
٣. يشكل الصراع العربي- الإسرائيلي تحدي آخر للولايات المتحدة الأمريكية وما ينتجه هذا الصراع من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة, إضافةً إلى تحدي الإرهاب ومكافحته وما يستلزمه من تحمل أكلاف مواجهته[٢١].

المطلب الثاني: ايران:

تعد إيران أحد أهم الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، وهي تسعى لأن توسع نفوذها في المنطقة؛ في اطار رغباتها في السيطرة والهيمنة, وهي تخوض هذا الدور في إطار تصارعي مع قوى إقليمية وأخرى دولية, ونظرًا لتنامي هذا الدور في أعقاب الثورات العربية أواخر العام ٢٠١٠، كان من الأهمية دراسة ملامح هذا الدور وآلياته ومحدداته خاصة وأن المنطقة تعد المسرح الدائم لتفاعلاتها، وذلك في ظل التحولات والتغيرات الاستراتيجية التي مست كيانات عديدة في المنطقة, وسنتناول الموضوع وفقاً للمحاور الآتية:

اولاً: الإدراك الإيراني لمنطقة الشرق الأوسط

تمثل منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة لإيران, لاسيما منطقة الخليج العربي الذي يشكل المجال الحيوي لها؛ لذلك فأن سعيها لبسط نفوذها ضمن هذه المنطقة يعد من أهم أهداف سياستها الخارجية[٢٢], وبشكل عام فإنها تهدف إلى

(١٨) عبدالسلام جمعة زاقود: الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٣, ص٨٦.

(١٩) ساجد شرقي: الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب, مجلة دراسات إيرانية, العدد: ٨-٩, جامعة البصرة, ٢٠٠٨ , ص٢١. كذلك: عليان محمود عليان العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين, المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية,٢٠١٧ برلين,ص١٢٧. أنظر أيضاً: محمد جمال عرفة: نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم, سلسلة رؤى معاصرة, العدد: ٥, المركز العربي للدراسات الإنسانية, ٢٠٠٨, ص٢٤-٢٥.

(٢٠) إبراهيم حردان مطر, السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي, مصدر سبق ذكره, ص١٩٤

(٢١) **Daniel Byman and Sara Bjerg Moller: The United States and the Middle East: Interests, Risks, and Costs, Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy, edited by Jeremi Suri and Benjamin Valentino, The Tobin Project2016,p26.**

(٢٢) خالد احمد الأسمر: جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة جالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب ٢٠٠٣-٢٠١٨, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين, ٢٠١٩, ص٢٧٠-٢٧١..كذلك: إسراء شريف الكعود: الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط, مجلة كلية التربية للبنات, المجلد :٢٧-١, جامعة بغداد, ٢٠١٦ , ص٦٠.

تحقيق ما يأتي[٢٣]:

١. الحصول على المزايا الجيوبولتيكية: إذ تسعى لان يكون لها دور فاعل في المنطقة وذلك من خلال مد نفوذها ضمن دول المنطقة من اجل القيام بدور ذو أبعاد متعددة وذلك ما يحقق أهدافها الجيوبولتيكية.
٢. إيجاد دور إقليمي – امني لها في المنطقة يجعلها قادرة على ان تكون حاضرة في صياغة الاستراتيجيات ذات الصلة بالمنطقة, وتجدر الإشارة إلى ان السعي الإيراني لامتلاك التقنية النووية يعد من اهم المؤثرات التي من شأنها تغيير طبيعة التوازنات الاقليمية, ويعظم من أدوارها في مجابهة أدوار القوى الاقليمية الأخرى [٢٤].
٣. التفوق الاستراتيجي في المنطقة: إذ تظهر قوى ذات طموحات إقليمية وهي العراق والسعودية وايران و(إسرائيل) وتركيا, وفيما يتعلق بالعراق فإن احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ أخرجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة مما أدى إلى إحداث خلل استراتيجي في توازنات المنطقة, وجعل الصراع حاداً بين القوى الأخرى, وتسعى ايران من خلاله إلى ملئ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه العراق وتحاول إيجاد مجالاً حيوياً لها يؤهلها لإدارة زخم الصراع مع الأطراف الأخرى[٢٥], وتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ مكانتها بإعتبارها القوة الفاعلة في المنطقة[٢٦].

وتقوم الرؤية الإيرانية لأمن الخليج على اعتبار أن حوض الخليج العربي خليج مغلق حسب القوانين والأعراف الدولية,[٢٧],إذ إن التصور الإيراني لنظام أمن إقليمي للخليج قائم على النحو الآتي[٢٨]:

١. إن الأمن القومي لكل دولة خليجية لا يمكن أن يتشكل ويتقرر ويستقر منفصلا عن الأمن القومي للدول الخليجية الأخرى.
٢. إن الصيغة الأمثل للدفاع عن الأمن القومي لكل دولة خليجية تكمن في عقد اتفاقيات عدم اعتداء، واتفاقيات دفاع مشترك إن أمكن, وعقد اتفاقيات

(٢٣) إسراء شريف الكعود : السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي, مجلة كلية التربية للبنات, المجلد :٢٦-١, جامعة بغداد, ٢٠١٥ , ص٣٥. كذلك :حسين وحيد عزيز, الموقع الجغرافي لمضيق هرمز واثره في رسم السياسة الدولية, مجلة كلية التربية الأساسية, المجلد: ٢١, العدد: ٨٨, جامعة بابل, ٢٠١٥, ص٤٥٨.كذلك:
Sara Bazoobandi: IRAN'S REGIONAL POLICY: INTERESTS, CHALLENGES AND AMBITIONS, ISPI ,Analysis No. 275, November 2014,p:3.

(٢٤) حيدر علي حسين: مستقبل الشرق الأوسط : رؤية استراتيجية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد :٤٥, بغداد, ٢٠١٤, ص١٩٠.

(٢٥) أسراء شريف الكعود, المصدر السابق , ص٣٦.

(٢٦) فراس عباس: إيران وتركيا وإسرائيل: قوى إقليمية كبرى, في كتاب: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد, مجموعة مؤلفين, تحرير: علي بشار أغوان, شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, عمان,٢٠١٩, ص٤٣٨.

(٢٧) إبراهيم حردان مطر: السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠١٢, ص١٩٢.

(٢٨) المصدر نفسه, ص.١٩٣

أمنية ثنائية ومتعددة، تحفظ لكل طرف حقوقه وخصوصيته الأمنية.
٣. امتناع الدول الخليجية عن عقد أي اتفاقيات أمنية مع أي طرف خارج الإقليم تسمح بالتعرض للأمن القومي لأي دولة خليجية أخرى.
٤. إجراء مراجعة جدية لكل الوقائع والاتفاقيات التي تمت بين أطراف خليجية ودولية، كانت ولا تزال تتحكم في حياة هذا الحوض الخليجي، باعتبار أن هذه الاتفاقات هي التي زادت من النفوذ الأجنبي في المنطقة.
٥. رفض إيران أي وجود اجنبي في مياه الخليج , إذ كثيراً ما يؤكد قادة ايران على رفضهم لأي وجود أجنبي في هذه المنطقة التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي العالمي؛ واتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تطبيق أهداف استراتيجية بعيدة الأمد مضمونها استمرار السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال إحكام السيطرة على الخليج العربي[٢٩].

ثانياً: السياسات الإيرانية المتبعة لإنجاز أهدافها في المنطقة:

ان دور ايران الإقليمي كان ولايزال يشكل أولوية من أولويات سياستها الخارجية, وهذا ما تعزز واصبح اكثر قربا للتحقق نتيجة تحولات البيئة الاقليمية لاسيما بعد احتلال العرق عام ٢٠٠٣ إذ سعت لتعزيز دورها الإقليمي, وتجدر الإشارة إلى ان سياستها الاقليمية تنطلق من سياسات عدة هي[٣٠]:

١. سياسة التحفيز الذاتي التي تهدف إلى تأكيد تفوق ايران في المعادلة الاقليمية.
٢. سياسة المساومة التي تهدف إلى تحقيق الربحية من خلال تغليب مصالح ايران القومية على مصالح الأطراف الأخرى عبر المناورة السياسية.
٣. سياسة التصلب عبر إظهار استقلاليتها في مجال تحركاتها الاقليمية, وتأكيد قوتها الاقليمية الرافضة للهيمنة الأمريكية .
٤. استغلال حالة الاختلال في التوازن الإقليمي لمد نفوذها في المنطقة عبر استغلال حالات ضعف الاستقرار في بعض دول المنطقة, من أجل بسط هيمنتها الإقليمية على المستويات كافة[٣١], إذ تسعى لصياغة دور إقليمي لها في الشرق الأوسط عبر وسائل الدعم المالي والعسكري وتوظيف عنصر الدين ومعطياتها الجيواستراتيجية, وهو ما جعل منها

(٢٩) عبد الكريم كبيش, حسنى عبدالحق: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغيير, في كتاب (الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسية الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب), المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, ٢٠١٧, ص٣٤٨.

(٣٠) سليم كاطع علي: البعد الإقليمي لإيران: دراسة في مقومات المكانة, مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد: ٣٦, بيت الحكمة, بغداد, ٢٠١٨, ص١٦٣. كذلك: ياسر عبدالحسين: السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, ٢٠١٥, ص٩٩.

(٣١) محمد ياسر خضير: امن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة, مجلة دراسات دولية, العدد:٥٣,مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, ص١٣٧, وكذلك: عبدالحليم خدام: التحالف السوري الإيراني والمنطقة, دار الشروق للنشر, القاهرة,٢٠١٠, ص ٤٩-٥٠.

دولـة إقليميـة مهمـه لديهـا القـدرة علـى إحـداث التأثيـر فـي المنطقـة[٣٢].

٥. رؤيتهـا بضـرورة الهيمنـة علـى النظـم الاقليميـة فـي المنطقـة عبر فكـرة القناعة الإيرانيـة بالقوامـة علـى المنطقـة وضـرورة السـيطرة علـى دولهـا من خـلال التفاعـل بيـن ثـلاث عوامـل أساسـية تاريخي(العمـق التاريخـي فـي المنطقـة المتمثـل بالإمبراطوريـة الفارسـية) وجيواسـتراتيجي(يمثـل أهميـة المنطقـة لهـا) وثالـث دينـي (الإيمـان بفكـرة تصديـر الثـورة)[٣٣].

٦. توظيـف مكانتهـا فـي سـوق الطاقـة وتحديـداً علاقتهـا مـع دول مثـل الصيـن واليابـان والهنـد المستوردة الأكبـر فـي آسـيا للنفـط الإيرانـي, فضـلاً عـن حجـم علاقاتهـا مـع روسـيا الاتحاديـة فـي سـبيل مواجهـة الضغـوط الأمريكيـة[٣٤].

٧. التأثيـر الإيرانـي فـي سـلامة الملاحـة فـي الخليـج العربـي ومضيـق هرمـز وتأثيرهـا فـي أمـن الملاحـة فـي مضيـق بـاب المنـدب جعلهـا تهـدد دائمـاً بإمكانيـة إغلاقهمـا أو التأثيـر فـي أمـن الملاحـة عبرهمـا إذا مـا تعرضـت إلـى تهديـد عسـكري أمنـي, وتـدرك إيـران الأهميـة الاسـتراتيجية الكبيـرة لمضيقـي هرمـز وبـاب المنـدب فـي اطـار صراعاتهـا الدوليـة والإقليميـة, فهمـا مـن أهـم الممـرات المائيـة فـي العالـم[٣٥],

ثالثاً: محددات الدور الإيراني في المنطقة:

يواجه الدور الإيراني في المنطقة جملة من التحديات وهي:

- تصاعـد سياسـات الرفـض للسياسـة الإيرانيـة فـي المنطقـة مـن قبـل الأطـراف الخليجيـة بسـبب خطـورة وجديـة التهديـدات التـي تشـكلها[٣٦].
- حالـة التعـارض الأمريكـي الإيرانـي فـي المنطقـة؛ ومـا نتـج عنـه مـن إنسـحاب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن الاتفـاق النـووي الموقـع بينهمـا, وفـرض العقوبـات الأمريكيـة عليهـا[٣٧], إذ تعمـل الولايـات علـى مجابهـة الـدور الإيرانـي فـي المنطقـة والعمـل علـى تحجيمـه ومنعهـا مـن الحصـول علـى السـلاح النـووي, كمـا تعـد مسـألة التـوازن الإقليمـي فـي المنطقـة أحـد ابـرز القضايـا الخلافيـة مـع إيـران, وذلـك للتبايـن الواضـح فـي رؤى الدولتيـن حـول

(٣٢) بهـاء عدنـان السـعبري: الإسـتراتيجية الأمريكيـة تجـاه إيـران بعـد أحـداث ١١ أيلـول ٢٠٠١, مركـز حمورابـي للبحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية, بغـداد, ٢٠١٢, ص١٦٥-١٦٧.

(٣٣) نيفين عبدالمنعم مسعد: الرؤيـة الإيرانيـة لأمـن الخليـج: دراسـة فـي الأدراك والسياسـات, مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهـرام, القاهـرة,١٩٩٤, ص٧٧.

(٣٤) تلميذ احمد: التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي, في كتاب(الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكيـة: التنافـس علـى مـوارد الطاقـة, مجموعـة مؤلفيـن), مركـز الأمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية, أبوظبـي,٢٠٠٨,ص٤١٨, كذلـك: مـروان قبـلان: اكتشـافات الغـاز الطبيعـي شـرق المتوسـط: استشـراف الفـرص والتحديـات الجيوسياسية, المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات, مجلـة استشـراف للدراسـات المسـتقبلية, الدوحـة, عـدد خـاص بمحـور الطاقـة ٢٠١٨, ص١٠٣.

(٣٥) صطفى فتحي: حرب خليجية-إيرانية في باب المندب, متاح على الرابط:
https://raseef22.com/article/%-157935D%8AD%D%8

(٣٦) بكـر البـدور: مسـتقبل النفـوذ الإيرانـي فـي منطقـة الشـرق الأوسـط فـي ظـل العقوبـات الأمريكيـة, مجلـة رؤيـة تركيـة, العـدد:٢, السـنة ٨,ص١١٢. بحـث منشـور علـى مجلـة رؤيـة تركيـة, متـاح علـى الرابـط:
https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/514

(٣٧) المصدر السابق, ص١١٢.

امن المنطقة ومقومات استقرارها, إذ تجزم الولايات المتحدة الأمريكية ان ايران تمثل تهديداً مباشراً لمنطقة الخليج العربي وعموم الشرق الأوسط لذلك يتحتم عليها التدخل لحماية أمن المنطقة[٣٨], ويحدد الرئيس ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع النفوذ الإيراني في المنطقة[٣٩]:

١. لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة من عدم الاستقرار والسيطرة عليها فإيران تمثل خطرا على المنطقة وتهدد استقرار العديد من الدول لاسيما دول الخليج فضلاً عن العراق واليمن.
٢. يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق وإعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية, ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر.
٣. تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية على حد وصفه.

المطلب الثالث: المملكة العربية السعودية

تعد السعودية إحدى القوى الاقليمية الفاعلة ضمن منطقة الشرق الأوسط بحكم معطياتها الجيوستراتيجية ومكانتها العربية والإسلامية, وهي تسعى لأن يكون لها دور إقليمي يضمن أمنها وأمن المنطقة, وسنتناول ذلك من خلال المحاور الآتية:

ثانياً: الإدراك السعودي لمنطقة الشرق الأوسط

تشمل السياسة الخارجية السعودية أربع دوائر رئيسة هي الدائرة الخليجية و العربية ثم الإسلامية واخيراً الدائرة الدولية, ولكل دائرة من تلك الدوائر مبادئ حاكمة وآليات معينة ترتكز عليها هذه السياسة بما يخدم إنجاز أهدافها في المقام الأول ثم المصالح العربية والإسلامية ثانياً, إذ ان الأولوية هي للدائرة الخليجية وهي تسعى إلى توحيد وتنسيق السياسات المشتركة لاسيما في الجانب الأمني والاقتصادي, ثم تليها الدائرة العربية إذ تحرص المملكة على القيام بدور المساند للدول العربية والسعي لحل الخلافات فيما بينها, وفي اطار اعتقادها بضرورة ممارسة دور قيادي موظفة لقدراتها ومكانتها العربية والإسلامية[٤٠].

وفي إطار الرؤية السعودية الاقليمية فإنها تضع منطقة الخليج العربي محوراً لسياساتها الاقليمية, وهي بذلك تستند إلى مجموعة إجراءات:

- زيادة فاعلية دورها في اطار مجلس التعاون الخليجي: إذ طرحت السعودية تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد ضمن مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة مجلس التعاون في الرياض عام ٢٠١١,

(٣٨) عبد الكريم كبيش, حسنى عبدالحق, مصدر سبق ذكره, ص٣٤٨.
(٣٩) المصدر نفسه, ص٣٥٧.
(٤٠) كوثر عباس الربيعي, فراس هاشم عباس: المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الاقليمية, المجلة السياسية والدولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, منشور في موقع المجلات الأكاديمية العراقية.

ودوافع السعودية لطرح فكرة الاتحاد الخليجي تتمثل في[٤١]:

١. دافع ذاتي يتمثل في قيادة دول مجلس التعاون لمواجهة تداعيات حركات التغيير في المنطقة.
٢. الدافع الاستراتيجي المتمثل بمواجهة التمدد الإيراني والقلق من تزايده.
٣. دافع مستقبلي يتمثل بالرغبة في تطوير العمل الخليجي المشترك بما يقوي دول المجلس في مواجهة التحديات المستقبلية.
٤. الإنخراط النشط والتأثير في المناطق المجاورة (العراق, اليمن, سوريا, مصر) من أجل الترويج لدوره الفعال والاضطلاع بتسوية الصراعات الاقليمية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وإنكفائها[٤٢].

وفي إطار إدراك المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي فرض الموقع الجغرافي عليها زيادة اهتمامها بالأمن الخليجي انطلاقاً من اعتبارات جيوسياسية وتتركز رؤيتها لأمن الخليج بالآتي:

١. تحرص المملكة العربية السعودية على التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي بما يخدم استقرار المنطقة وتبنت مبدأ ارتباط امنها بأمن دول الخليج العربية, وأعدت ان أي مساس به يعني تهديداً لأمنها, وهو ما جعل منها رافضة لأية توسعات إقليمية لقوى أخرى على حساب دول الخليج العربي[٤٣].
٢. ترى بأن تكون مسؤولية الأمن في الخليج مسؤولية إقليمية بين دول المنطقة جميعها, من اجل الحد من التدخلات الخارجية, وترتبط هذه الرؤية بمعارضة أي محاولة إقليمية من طرف واحد(ايران) للهيمنة وبسط النفوذ السياسي والعسكري على دول المنطقة[٤٤].
٣. تربط المملكة العربية السعودية بين أمن الطاقة العالمي في المنطقة وامن الخليج, وترى بضرورة الحفاظ على الأمن الإقليمي للحفاظ الأمن الطاقوي[٤٥].
٤. وفي سياق التحديات الأمنية التي تواجهها دول الخليج العربية عامة, فأنها تنظر بقلق إلى التهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة الدولية[٤٦].

---

(٤١) عبدالخالق عبدالله: الأبعاد الحرجة: اتحاد دول الخليج بين الدوافع والصعوبات, ملحق مجلة السياسة الدولية العدد: ١٩٦: اتحاد دول الخليج آفاق المستقبل, مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية, القاهرة, ٢٠١٤, ص٩.

(٤٢) كوثر عباس الربيعي, فراس عباس هاشم, مصدر سبق ذكره, ص١٣.

(٤٣) عطاالله زايد الزايد: العلاقات السياسية السعودية- الإيرانية واثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي, دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٥ , ص٣٧. أنظر كذلك: إبراهيم حردان مطر, السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي, مصدر سبق ذكره, ص١٨٩.

(٤٤) Jeffrey Martini, Becca Wasser :The Outlook for Arab cooperation, Rand Corporation, Santa Monica, ٢٠١٦, p: ٨.

(٤٥) محمد السهلاوي: أمن الطاقة في الخليج والدولار الأمريكي: نظرة عامة, في كتاب : امن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق), مجموعة مؤلفين ,مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبوظبي, ٢٠١٠ , ص١٣٣.

(٤٦) فيان احمد محمد: الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: مضيق هرمز أنموذجا, مجلة الآداب, العدد: ١٠٨, جامعة بغداد, ٢٠١٤, ٥٤١-٥٤٣.

ثانياً: الأهداف السعودية في منطقة الشرق الأوسط:

يشكل الصراع على النفوذ مع إيران الدافع الأول للتحركات السعودية في المنطقة, إذ يتصدر الصراع السعودي- الإيراني المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط, ومبرر ذلك كون إيران تسعى لفرض نفسها كقوة إقليمية رافضة لأي دور سعودي في المنطقة, وإن معضلة نظام هيمنة لأمن إقليمي خليجي بصيغة إيرانية لا يحظى بالقبول من دول الخليج العربية, إذ أن إيران ذات نوايا توسعية فبعد خروج العراق من معادلة التنافس الإقليمي, أصبحت البيئة الأمنية الإقليمية بيئة صراع بين إيران والسعودية, وتسارعت خطى التسلح بين أطرافه(٤٧), وتدرك السعودية انه لا يمكن إبقاء ايران في حدوها إلا بإيجاد حلفاً دولياً, فهي تسعى من خلال سياسة الأحلاف إلى إعادة ترتيب الشؤون الاقليمية بغية تحقيق التوازن على أسس استراتيجية من خلال تبني سياسة فاعلة تهدف إلى تحقيق(٤٨):

١. تعزيز الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية.
٢. العمل على بناء تحالفات جديدة لموازنة النفوذ الإيراني تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها وتعمل في إطار ذلك لأن تكون شريكا للولايات المتحدة الأمريكية في إدارة شؤون الأمن في المنطقة(٤٩), وقد تجسد الإجراء الأمني والعسكري من خلال قيام المملكة العربية السعودية بإنشاء أحلاف أو الدعوة لإنشائها, لذلك عمدت إلى إقرار عملية عاصفة الحزم العسكرية والتي تُعد بمثابة احدى تجليات التغيرات التي لحقت سياستها الخارجية وتبني سياسة «الردع الإستباقي» في مواجهة التحديات والتهديدات الحدودية, وهي بمثابة استباق للتهديدات على الحدود اليمنية- السعودية(٥٠).
٣. إجراءات تهدف إلى تقليل الاعتماد على مضيق هرمز كمنفذ لتصدير النفط والغاز, إذ عملت مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل توفير بدائل استراتيجية لنقل الطاقة بعيداً عن مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية إذ قامت بإنشاء خطي أنابيب شرق غرب عام ١٩٨٢ اللذين يربطان المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بطول ١٢٠٠كم إحداهما لنقل الزيت والآخر لنقل الغاز المسال(٥١), كما وعملت

(٤٧) كاظم هاشم نعمة: الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الإستراتيجي الجديد, دار آمنة للنشر والتوزيع, عمان,٢٠١٩, ص١٧٣.

(٤٨) فراس عباس هاشم, زينة عبدا لأمير عبدالحسين: المعادلات الاقليمية المتغيرة ومقتربات التوظيف السعودي للبعد الديني, مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, العدد: ١٩-٢٠, مركز حمورابي للبحوث والدراسات والبحوث, بغداد, ٢٠١٦, ص١٩.

(٤٩) فراس الياس, مصدر سبق ذكره, ص١٣٤.

(٥٠) رافع شريف ذنون, مصدر سبق ذكره, ص١٠٧-١٠٨.

(٥١) فيان احمد محمد: الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: مضيق هرمز أنموذجا, مصدر سبق ذكره, ص٥٤٦-٥٤٧.

على طرح جملة من البدائل [٥٢]:

٤. عملت على الوصول إلى بحر العرب عبر الأراضي اليمنية, من خلال مد أنابيب لنقل النفط من حقل الشيبة في الربع الخالي إلى ساحل بحر العرب عبر الأراضي اليمنية.
٥. قيام الخطوط الملاحية العالمية بتفريغ حمولتها من السلع والمنتجات الواردة إلى الدول الخليجية في موانئ السعودية الممتدة على طول البحر الأحمر ويتم نقل البضائع براً وجواً إلى دول الخليج.
٦. عملت السعودية على فتح منافذ برية بينها وبين الإمارات وهو ما من شأنه ان يختصر المسافة في نقل النفط.

ثالثاً: محددات الدور السعودي في منطقة الشرق الأوسط:

يواجه الدور السعودي في المنطقة مجموعة من التحديات يمكن إيجازها بتحديات البيئة الاقليمية المضطربة وما تنتجه من اضطرابات وحالة من ضعف الاستقرار تؤثر على الأمن القومي لدول المنطقة, وتشمل هذه التحديات[٥٣]:

١. السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي ومحاولة مد نفوذها في المنطقة.
٢. بروز وظهور التنظيمات الإرهابية المتطرفة.
٣. تزايد موجة التدخلات الاقليمية والدولية والتنافس للسيطرة على المنطقة.
٤. حالة الفوضى وضعف الاستقرار في المنطقة.

(٥٢) المصدر السابق, ٥٤٧.
(٥٣) احمد القدرة: البيئة الاقليمية وتحديات الأمن القومي الخليجي, متاح على الرابط: www.sasapost.com

المبحث الثاني
أمن الطاقة قراءة في المفهوم والأبعاد

مع تزايد حدة التنافس والصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها مع التوقعات باستمرار تزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة, برزت أهمية مفهوم « أمن الطاقة» الذي اضحى من المفاهيم التي تؤثر في رسم خريطة القوى العالمية ومكانتها الدولية وفي هذا المبحث سنتناول امن الطاقة في المنطقة وأبعاده وتحدياته.

الفرع الأول : مفهوم أمن الطاقة

يرجع دانييل يورغن في مقال له تحت عنوان« ضمان أمن الطاقة » المفهوم للورد ونستون تشرشل حين اتخذ قراراً تاريخياً بتحويل تشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم إلى النفط وطرح تعريفاً لمفهوم أمن الطاقة حينما أشار انه « يكمن في التنوع والتنوع وحده«[٥٤], وذلك عقب الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في عام ١٩٧٣ والثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩ التي نتج منها ارتفاع كبير في أسعار النفط، زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالميا، وتزايدت أهميته مع تزايد خطر التهديدات الإرهابية[٥٥].

ويعرف امن الطاقة على انه (الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية ذلك عند أسعار يمكن دفعها)[٥٦] ولكي تكون دراسة المفهوم أكثر دقة وشمولية سنتناوله من وجهة نظر الدول المستهلكة والمنتجة , وهي على النحو الآتي:

أولا: مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول المستوردة (المستهلكة):

ان مفهوم امن الطاقة للدول المستوردة يكمن في المحافظة على أمن الإمدادات وعدم تعرضها للخطر, وتنويع مصادر العرض والوصول الآمن إلى مصادر الطاقة واستقرار أسعارها في السوق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة[٥٧]. وبهذا الصدد نجد ان:

١. المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة: تعد قضية امن الطاقة قضية امن قومي في الولايات المتحدة الأمريكية[٥٨], وقد وتم تلخيص وجهة النظر

(٥٤) محفوظ رسول: محفوظ رسول : أمن الطاقة في العلاقات الروسية - الأوربية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ،٢٠١٨، ص١٢٥.

(٥٥) عمرو عبد العاطي ، امن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ص ٤٤.

(٥٦) جان هـ كاليكي, ديفد ل. غولدون: الأمن والطاقة : نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة ، ترجمة : حسام الدين خضور، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص٤٤,كذلك: علي حسين باكير، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات, بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠ ، ص٤٨.

(٥٧) عمرو عبد العاطي, امن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية, مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨- ٤٩.

(٥٨) مايكل كلير, دم ونفط, مصدر سبق ذكره, ٣٨-٣٩.

الأمريكية في تقريرها عن الطاقة عام ٢٠٠١ بأنه " موثوق به وميسور وسليم بيئياً"(٥٩)

٢. مفهوم أمن الطاقة الصيني: أوضحت الخطة الخمسية لعام (٢٠٠١-٢٠٠٥) بأن أمن الطاقة هو ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين(٦٠).

٣. مفهوم أمن الطاقة الأوربي: تعرف الورقة الخضراء الصادرة عن المفوضية الأوربية لعام ٢٠٠٠ أمن إمدادات الطاقة على أنها استراتيجية تهدف إلى ضمان سلامة مواطنيها من أجل الرفاهية والأداء السليم للاقتصاد, مع توفر منتجات الطاقة في السوق، بسعر مناسب لجميع المستهلكين،مع احترام المخاوف البيئية والتطلع نحو التنمية المستدامة(٦١)

ثانيا: مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول المصدرة (المنتجة):

تعرف الدول المصدرة للطاقة «أمن الطاقة» بأنه يقوم على أمن الطلب على مصادر الطاقة، وزيادة الفائض المالي من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية التي تعد شرط أساسي لأمن الدول المنتجة(٦٢).

١. المفهوم الروسي لأمن الطاقة: تعرف استراتيجية الاتحاد الروسي في العام ٢٠٠٣ أمن الطاقة بانه توفير كامل وآمن لموارد الطاقة للسكان والاقتصاد بأسعار معقولة وتقليل المخاطر و القضاء على التهديدات لإمدادات الطاقة في البلاد(٦٣).

٢. المفهوم السعودي لأمن الطاقة: يعرف امن الطاقة السعودي على انه الحفاظ على حرية الوصول إلى حيث يوجد النفط بوفرة وتحسين ذلك(٦٤),

وعليه نجد ان هناك مشتركات لمفهوم أمن الطاقة لدى الدول المنتجة والمستهلكة وهي على النحو الآتي:

١. تأمين استمرارية الإنتاج بشكل يتناسب ومتطلبات السوق.

٢. تأمين مستوى سعر يخدم المنتجين والمستهلكين بما يعزز من استمرارية النمو الاقتصادي للطرفين.

٣. مواجهة التحديات الأمنية التي قد تستهدف استمرارية الإنتاج مما ينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي بالمجمل.

---

(٥٩) إبراهيم حردان مطر: السياسة الخارجية الصينية: قراءات ما بعد الإصلاح, مصدر سبق ذكره, ص٣٨.

(٦٠) عدنان خلف البدراني : أهمية امن لطاقة في السياسة الخارجية الصينية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مجلة دراسات دولية، العدد ٦٦ ،جامعة بغداد, ، ٢٠١٦ ، ص٢٧٦.

(٦١) **JohanLilliestam and Anthony Patt: Conceptualising Energy Security in the European Context: A policy-perspective bottomup approach to the cases of the EU, UK and Sweden, smart energy for europe platform, working paper 4, Berlin, Juni 2012, p: 9.**

(٦٢) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره, ص٤٨.

(٦٣) **Sergey Seliverstov: Energy Security of Russia and the EU: Current Legal Problems, The Institut Français des Relations Internationales, Paris, 2009, p:3.**

(٦٤) إبراهيم حردان مطر: السياسة الخارجية الصينية: قراءات ما بعد الإصلاح, مصدر سبق ذكره, ص٣٨.

هذا ما يجعلنا أمام مفهوم البعض يسميه (امن الطاقة المتبادل) إذ ان تعزيز امن الطاقة في الدول المنتجة يسهم في تعزيزه لدى الدول المستهلكة, والعكس صحيح, إذ ان بقاء الأسعار بالشكل الذي لا يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة يضمن بدوره استمرار مبيعات الدول المنتجة من الطاقة ومن ثم استمرار نموها الاقتصادي(٦٥).

الفرع الثاني: أبعاد امن الطاقة

لأمن الطاقة أبعاد مترابطة مع بعضها بعضاً وهي في تفاعل مستمر، وهي:

- **البعد الاقتصادي**

يتمثل الهدف الأساس للبعد الاقتصادي لأمن الطاقة في الدول المستهلكة هو ضمان ان لا تؤدي ندرة موارد الطاقة أو نقصها إلى تأخير النمو الاقتصادي، أو زيادة التضخم والبطالة أو تخفيض قيمة عملة الدولة ، أو أي آثار سلبية ذات بعد اقتصادي كما ويعكس البعد الاقتصادي لأمن الطاقة في الدول المنتجة صورة تعكس البعد الاقتصادي في الدول المستهلكة, ويتمثل هدف المنتجين بضمان إيرادات ثابتة من صادرات الطاقة(٦٦).

- **بعد السياسة الخارجية**

يمثل الغرض من هذا البعد بمنع الدول التي تعتمد على الطاقة المستوردة من اتخاذ قرارات ذات مفعول عكسي بالسياسة الخارجية, إرضاءً للدول التي تعتمد عليها في تأمين إمدادات الطاقة , بشأنه بين قطر وتركيا في عام ٢٠١٥, لنقل الغاز القطري عبر السعودية مروراً بالأردن ليدخل الأراضي السورية ومنها إلى تركيا ثم إلى أوربا(٦٧), فقد شجعت الولايات المتحدة قطر التي تملك ثالث أكبر احتياطي غاز في العالم؛ على إنشاء هذا الخط لنقل عبر سوريا إلى تركيا, وهذا جعل صانع القرار السوري أمام مشروعين: الأول مع حليفه التقليدي إيران لتمرير المشروع الإسلامي, والثاني الموافقة على العرض القطري السعودي التركي, وأمام هذه المعادلة يبدو أنّ حصول التغيرات الجيوسياسية يعطي انطباعاً واضحاً لدور الغاز في الأزمة السورية(٦٨).

وبالمقابل يأتي الرفض الروسي خشية إضعاف مكانتها في الهيمنة على أسواق الطاقة الأوربية؛ إذا ما نفذ مثل هذا المشروع الذي من شأنه تقليل اعتماد أوربا على الغاز الروسي(٦٩), وهذا ما يفسر سبب التواجد الروسي في سوريا

(٦٥) إبراهيم حردان مطر: السياسة الخارجية الصينية: قراءات ما بعد الإصلاح, مصدر سبق ذكره, ص٣٦.
(٦٦) أنس فيصل الحجي : أبعاد امن الطاقة : المنافسة والتفاعل وتعزيز الامن ، مصدر سبق ذكره, ص٢٥٣.
(٦٧) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق, مصدر سبق ذكره, ١٣.
(٦٨) ياسر عبدالحسين: منطقة الفراغ في العلاقات الدولية: الرهان الأميركي- الروسي في عالم متغير, مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية, بغداد,٢٠١٦, ص١٦٤.
(٦٩) مروان قبلان: الثورة والصراع على سوريا: تداعيات فشل في إدارة لعبة التوازنات الاقليمية, مجلة سياسات عربية, العدد: ١٨, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, ٢٠١٦, ص٧٦.

بهدف تحقيق مكاسب طويلة الأمد من أهمها: قطع طريق خط الغاز القطري المقترح إنشاؤه, وتطمح روسيا للاتفاق مع إيران لإيصال الغاز الإيراني إلى أوربا عبر سوريا , إذ تتوافق استراتيجية روسيا في هذا المجال مع المحاولات الإيرانية لطرح نفسها كبديل موثوق لروسيا ومجهز للغاز لاوربا(٧٠).

ومن ثم فقد أصبحت سوريا ضحية مسارات أنابيب الغاز, في ظل رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحييد روسيا وإيران من الاستفادة من موقع سوريا(٧١), الأمر الذي جعل مشهد التنافس والصراع الإقليمي معقداً, إذ إنّ الحديث عن التنافس الأمريكي – الروسي في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن حصره فقط في علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها مع دول المنطقة الغنية بالنفط الغاز، بل يتعداها إلى ما يعرف بالصراع على مناطق العبور لمشاريع نقل الطاقة(٧٢).

خط أنابيب رأس مركز لدول مجلس التعاون الخليجي(ميناء الدقم)

خط مقترح لإنشائه في سلطنة عمان مع محطة للتصدير ومستودعات لتخزين النفط بالقرب من ميناء الدقم , ليمر إلى بحر العرب بعيداً عن مضيق هرمز, إذ إنّه يتوقع أنْ تطلق مستقبلاً صادرات النفط العمانية من رأس مركز بدلاً من ميناء الفحل عبر خط أنابيب بطول ٤٤٠ كم وبسعة ٧٠٠ الف برميل يومياً من سيح نهيدة وسط عُمان(٧٣).

كما إنّه يمكن وصل محطة «رأس مركز» بدول الخليج عبر شبكة خطوط أنابيب مجلس التعاون الخليجي والتي قد تربط الكويت ببترولاين السعودية, والكويت والسعودية وقطر بخط أنابيب يتجه جنوبا عبر سلطنة عمان ليصل إلى « رأس مركز» , كما يمكن ربط هذا الخط بخط أنابيب حبشان الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة, إذ إنّه يمكن لناقلات النفط الآتية من دول الخليج العربي تفريغ حمولتها في جبل الظنة غربي أبوظبي لإرسال نفطها الخام عبر الطرق العمانية, والدافع من وراء هذا الخط هو منع وضع أي دولة تحت ضغط المساومات عبر هرمز, إذ يمتد خط الكويت- رأس مركز لمسافة ١٥٠٠كم ومن المقرر, تصميم الخط ليستوعب جميع صادرات الكويت ٢,٥ مليون برميل يومياً, وقطر ١,٧ مليون برميل , بما في ذلك الغاز الطبيعي المكثف والمسال, بالإضافة إلى ٢مليون برميل للسعودية والتي تفيض عن سعة بترولاين, وتصل كلفة المشروع إلى نحو ١١ مليار دولار(٧٤).

---

(٧٠) برايند شيفر: صفقة نووية مع ايران: تأثيرها على توجهات النفط والغاز الطبيعي, معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى, المرصد السياسي:٢٣٦٦, ٢٠١٥, متاح على الرابط:

http://www.washingteninstatute.ag

(٧١) ياسر عبدالحسين, مصدر سبق ذكره, ص١٦٥.

(٧٢) ينظر: عبد الجبار إسماعيل إبراهيم, مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية: التعاون والصراع, شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات, ٢٠١٨, ص١٥-١٦

(٧٣) روبرت ميلز, طرق محفوفة بالمخاطر, مصدر سبق ذكره,ص٢١.

(٧٤) المصدر نفسه, ص٢١.

خط أنابيب السعودية عبر حضرموت

مشروع تم التوقيع عليه في عام ٢٠٠٢, بين الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية, وسيتم بموجب هذا العقد إنشاء خط بطول ٣٥٠-٤٠٠ كم لينقل النفط من منطقة الربع الخالي في جنوب السعودية إلى شواطئ اليمن في منطقة حضرموت على بحر العرب, والهدف من إنشاء هذا المشروع هو التخلص من التهديدات المستمرة بإغلاق مضيق هرمز[٧٥] ينظر الخارطة رقم (٣-١٠), ويعد هذا الخط كبديل ممكن أنْ تلجأ إليه السعودية من أجل الوصول إلى بحر العرب عبر اليمن, كما ويمكن أنْ يكون هذا الخط مقدمة لإنشاء ربط إقليمي خليجي داخلي ينتهي بمنافذ استراتيجية على سواحل الدول المطلة على خليج عمان وبحر العرب, وذلك من خلال ثلاث طرق[٧٦]:

١. خط السعودية- الإمارات – اليمن.
٢. خط أنابيب السعودية- اليمن.
٣. خط أنابيب الكويت- السعودية- الإمارات- عُمان- اليمن.

المشروع العراقي (خط أنابيب البصرة – ميناء العقبة)

هو مشروع تم الإتفاق عليه بين الحكومة العراقية والحكومة الأردنية في عام ٢٠١٣ , لنقل النفط والغاز من حقول البصرة جنوب العراق إلى ميناء العقبة في الأردن, ويمتد هذا الخط لمسافة ١٧٠٠ كم عبر مرحلتين: الأولى من البصرة إلى حديثة غرب العراق, والثانية تمتد من حديثة إلى ميناء العقبة ومنه يصدر النفط إلى أوربا و تبلغ كمية النفط التي ستصل إلى ميناء عقبة ٨٥٠ الف برميل يومياً, فضلاً عن أنبوب لنقل الغاز بسعة ١٠٠ مليون متر مكعب يومياً[٧٧] ينظر الخارطة رقم (٣-١١), ويأتي هذا المشروع في إطار رغبة العراق في تنويع طرق الإمداد والتقليل من الاعتماد على الخليج العربي ومضيق هرمز.

ثانياً: مشاريع غاز شرق المتوسط

لقد أدت الاكتشافات الأخيرة في حوض شرق المتوسط إلى تأثير كبير في معادلة أمن الطاقة في كل من أوربا وآسيا، ودخول منتجين جدد في منطقة الشرق الأوسط وهما إسرائيل ولبنان وقبرص، وفي الوقت نفسه أدت هذه الاكتشافات إلى تأزم الوضع بين لبنان وإسرائيل من جهة وتركيا وقبرص من جهة أخرى[٧٨], إلى جانب الصراع العربي الإسرائيلي ودوره في حرمان الفلسطينيين من فرص

(٧٥) صالح الختلان: الصراع على بحر قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في آسيا الوسطى , مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, الرياض,٢٠١١, ص١١٠.

(٧٦) ظافر محمد العجمي: ستة بدائل خليجية لمضيق هرمز وإغلاقه: حرب على دول الخليج= =والمجتمع الدولي, مجلة آراء حول الخليج, العدد: ١٣٦, متاح على الرابط:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=4385:6&Itemid=172&option=com_content

(٧٧) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق, مصدر سبق ذكره, ص٢١.

(٧٨) زهير حامدي: الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، مجلة دراسات عربية، العدد:١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣، ص٢١.

استثمار ثرواتهم النفطية، وقد تضاعفت حدة هذه الإشكاليات على اعتبار أنّها لا تتعلق بتحديد "المناطق الاقتصادية الحصرية" فحسب بل تتعداها إلى إلزامية التعاون بين هذه البلدان من اجل تحقيق افضل استغلال ممكن لحقول الغاز المستكشفة(٧٩) .

ومع إكتشافات الغاز برز النزاع بين لبنان وإسرائيل على منطقة بحرية ثلاثية مساحتها ٨٦٠ كم٢، إضافة إلى النزاع الحدودي البحري بين الطرفين، كما توجد المشكلة التركية- القبرصية التي بدأت منذ عام ١٩٦٠ بوصفها دولة مشتركة بين (القبارصة والأتراك)، وعدَت الخارجية التركية مواصلة قبرص ممارسة نشاطات التنقيب من جانب واحد أمراً غير مقبول وإنّها تجاوزت الخطوط الحمراء(٨٠).

لذلك فإنّه في ظل هذه التعقيدات والمشاكل التي نتجت عن الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، فإنّه لا يزال قطاع الغاز في شرق المتوسط يفتقر إلى المرونة اللازمة والبيئة الملائمة لإنجاح الإنتاج الطاقوي على الأقل فيما يتعلق بالشروط الاقتصادية والسياسية لإقامة خطوط أنابيب الغاز، إذ ينطوي استغلال الغاز في المنطقة على قيود تتطلب مراعاة خاصة في مجال بناء خطوط الأنابيب المكلفة في مسارها تحت الماء، لذلك تعتمد ربحية الاستثمار على بيئة سياسية مستقرة، لا يبدو ان حوض المتوسط مؤهل لتقديمها حتى الآن على الأقل(٨١)، وستظل إمكانيات تصدير بلدان شرق المتوسط للغاز في المستقبل مرهونة بالتوازنات الجيوسياسية والصراعات التي تتجه نحو التفاقم بدلاً من الحل.

وقد اقترحت إسرائيل أنْ تستثمر مع دول الاتحاد الأوروبي إنشاء خط لنقل الغاز تحت البحر من إسرائيل إلى قبرص ثم إلى اليونان حيث سيتم شحن الغاز براً إلى بلدان أوروبية أخرى, وتقدر كلفة المشروع أكثر من ١٠ مليار دولار, علاوة على ذلك ،، يجب أن يعبر هذا المشروع البحر الأبيض المتوسط العميق ، والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى ٢٠٠٠ متر, ومن ثم أثارت الحقائق الجغرافية والتقنية الشكوك حول المشروع, ومع ذلك ، لا يزال هناك بديل آخر وهو خط أنابيب يمر عبر تركيا لنقل الغاز المنتج من سواحل (إسرائيل)(٨٢), وهو الآخر يواجه تحدياً فقد عارض الرئيس التركي في أيلول ٢٠١٤ نقل الغاز الإسرائيلي من إسرائيل إلى أوربا عبر تركيا، طالما إنّ إسرائيل لم ترفع الحصار عن قطاع غزة، وعلى الرغم من أنّ تركيا وافقت على استئناف المفاوضات فيما بعد فأنه لم يطرأ تغيير على الموضوع، فالخط يجب ان يمر بلبنان وسوريا وهما دولتان على خلاف مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨،(٨٣), والمشروع الإسرائيلي المقترح لنقل الغاز يكون على خطين :

---

(٧٩) مروان قبلان: اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية، مجلة استشراف، عدد خاص بمحور الطاقة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت, ٢٠١٨، ص٨٨.

(٨٠) المصدر نفسه، ص٩٠-٩١.

(٨١) المصدر نفسه, ص٩٣.

(٨٢) **Empfohlene Zitierung: The fourth option: Israel-Turkey gas pipeline, IndraStra Global, 2015 ,12, p: 4-3. Available on the link: https://nbn-resolving.org/ urn:nbn:de:-0168ssoar2-48637-.**

(٨٣) مروان قبلان: اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، مصدر سبق ذكره, ص٩٤.

الأول: من إسرائيل إلى لبنان وسوريا وصولاً إلى تركيا ثم إلى أوربا، ويواجه هذا الخط معرقلات لتنفيذه كما أسلفنا.

الثاني: ان يمر الخط عبر قبرص وهو الآخر يواجه إشكالية العلاقة التركية القبرصية .

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي ، فلها مصالح حيوية في المنطقة، وتتقاطع فيها ثلاثة ملفات مهمة وهي(٨٤):

أولا: أمن إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي: إذ تخشى الولايات المتحدة أنْ يؤدي النزاع على الغاز في المنطقة إلى تعقيد الأمور أكثر مما هي عليه، إذ تسعى أنْ تكون هذه الاكتشافات حافزاً لحل عقد المنطقة، وترى ان ثروة الغاز سوف تدعم أمن الطاقة الإسرائيلي.

ثانيا: القضية القبرصية وتقسيم الجزيرة: إذ تخشى الولايات المتحدة الأمريكية تفاقم الأزمة بين تركيا وقبرص، وهي تعمل على تهدئة الأوضاع لاسيما أنّها تسعى لتحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

ثالثاً: تأمين إمدادات الطاقة لحلفائها في أوربا: إذ إنّها تشجع التنسيق الإسرائيلي القبرصي اليوناني في المشاريع المستقبلية لتصدير الغاز المرتقب إلى أوربا بما يقلل من اعتماد أوربا على الغاز الروسي.

بالمقابل فإنّ روسيا عبرت عن اهتمامها بالاكتشافات في شرق المتوسط، لرغبتها في ان تكون شريكاً في مشاريع الغاز المستقبلية، لاسيما إنّ قبرص واليونان وإسرائيل لا تعارض مشاركة روسيا في هذه المشاريع(٨٥), ولا ينفك هذا الهدف الروسي عن مساعيها للسيطرة على كل طرق إمداد الغاز إلى اوربا وبهذا يتضح أنّ الهدف الرئيس لروسيا من سعيها للحصول على موطئ قدم لها في شرق المتوسط, يبقى متصلاً بمحاولاتها تعزيز قبضتها على سوق الطاقة الأوربية, ومنع أي منافسة من أي مصدر آخر, بما فيه حوض الشام, أما الأوربيون فيسعون من جهتهم إلى التحرر من قبضة روسيا عبر البحث عن مصادر بديلة للطاقة, وإنشاء مشاريع جديدة لنقلها إلى أسواقهم التي تتزايد احتياجاتها إلى الغاز الطبيعي على نحو مضطرد لأسباب اقتصادية وبيئية(٨٦).

المطلب الثاني: سمات الصراع الشرق أوسطي وتفاعليتها مع أمن الطاقة في المنطقة:

لقد أخذ التنافس- الصراع في منطقة الشرق الأوسط مقاربات جديدة بعد الحرب الباردة , ويتجسد ذلك في(٨٧):

١. لم يعد التنافس والصراع جزء من مقاربة إيديولوجية.

(٨٤) زهير حامدي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.
(٨٥) المصدر السابق ، ص ١٢٥
(٨٦) مروان قبلان, مصدر سبق ذكره, ص١٠٣.
(٨٧) كاظم هاشم نعمة, الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد, مصدر سبق ذكره, ص١٨٤.

٢. إنّ القوى تتنافس في إطار متعدد الأطراف وليس ثنائي القطبية, وذلك أنّ قوى كبرى صعدت وأخرى متوسطة تنافس على الطاقة.
٣. إنّ العولمة الاقتصادية خلقت اعتمادية إقتصادية متبادلة يقوم عليها الاقتصاد العالمي, لذلك فإنّ الوصول إلى الطاقة مصلحة مركزية للقوى الأساسية في النظام الدولي الجديد.
٤. إنّ التنمية العالمية تعتمد على الأمن والاستقرار في مناطق إنتاج الطاقة, ذلك إنّ الدول الكبرى مثل الصين والهند وكذلك اليابان والدول الصناعية الأوربية تعتمد في تنميتها الاقتصادية على الطاقة المستوردة.
٥. إنّ النظام الدولي الجديد استبعد قيام قوة مهيمنة يقع عليه رعاية الأمن والاستقرار إمّا بالإرغام أو الإغراء, لذلك أصبح أمن الطاقة من المسؤولية الدولية التي تمثل مصلحة أساسية للقوى كافة بما يخلق مفهوم أمن الطاقة التعاوني.

لقد تضافرت أربعة عوامل بشكلٍ خاص على إدامة الصراعات في المنطقة وهي:

١. إنّ توازن القوى الإقليمي بدأ يشوبه الغموض والتقلب في أعقاب احتلال العراق في العام ٢٠٠٣, وانتفاضات العام ٢٠١١.
٢. إنّ الصراعات المحلية أصبحت الميدان الذي تدور عليه المنافسات الاقليمية المتواصلة على هيئة صراعات أوسع نطاقاً.
٣. إنّ توريد السلاح إلى المنطقة تعاظم وهي صفقات تتنافس عليها الدول المصنعة للسلاح.
٤. إنّ الشرق الأوسط يعاني من نقص ملموس في آليات حل الصراعات التي تضيق من نطاقها, مقارنةً بتجارب الدول الأخرى, فقد عرفت الحرب الباردة بأنّها تمثل العداء بين حلف الناتو وحلف وارشو, غير إنّ الطرفين أدركا الحاجة إلى وضع آليات مؤسسية لتخفيف التوتر إذ اجتمع الرؤساء الأمريكان مع نظرائهم السوفييت في اللحظات الأكثر توتراً واكتسبت قنوات الاتصال على أعلى المستويات أهمية خاصة, ومع مرور الوقت وقعت العديد من الاتفاقيات الرامية لبناء الثقة ولضبط التسلح.
٥. إنّ غياب ما يشبه هذه الآليات في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى تفاقم المأزق الأمني, وتكون الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كضرورة للمحافظة على أمنها كتشكيل التحالفات والتسلح مثلاً, مصدراً للتهديد من وجهة نظر دول أخرى منافسة لها, وعليه فإن ضعف الاستقرار سيستمر في المنطقة طالما استمر تأجيج الصراعات الداخلية, وتتركز الجهود الاقليمية المدعومة دولياً على اتخاذ ترتيبات لإدارة هذه الصراعات على نحو افضل تجد فيها الدول وسيلة لتحقيق مصالحها أو على الأقل تقليل الآثار السلبية لصراعاتها.

ويتمثل ذلك عبر ترتيبات متعددة الأطراف من خلال إقامة تحالف تقوده الولايات المتحدة ويضم أطرافاً إقليمية لمواجهة المحور المناوئ لها والمتمثل بإيران والتي بدورها تقود تحالفات إقليمية هي الأخرى, وما يعقد هذا المشهد هو غياب دور الدولة الاقليمية المحايدة التي تؤدي دوراً كحاجز جيواستراتيجي أو كوسيط محتمل للتدخل من أجل تريب وجهات النظر بين المحاور المتعارضة في المصالح والمواقف حتى مع وجود دول محايدة مثل سلطنة عُمان غير إنّها لم يتسم دورها بالفاعلية والنشاط من أجل ممارسة دور الوسيط.

إنّ ما يزيد من حالة التدهور الأمني في عموم المنطقة هو مبيعات السلاح إذ يعد الشرق الأوسط المنطقة الأكثر عسكرة في العالم, مع أنّه من الناحية العددية يشكل ٦٪ من سكان العالم إلّا أنّه يمثل ما يقرب ثلث واردات السلاح خلال المدة ما بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٧, فالمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية تتصدر قائمة مستوردي السلاح في العالم, كما كانت تركيا وإسرائيل من الدول العشرين التي تتصدر قائمة مستوردي السلاح, والشيء ذاته ينطبق على ايران ايضاً غير ان العقوبات الدولية المفروضة عليها حجّم من هذا التوجه(٨٨).

بهذا يمكن أنْ ندرس الموضوع من خلال مقاربة نظرية تستخدم نظرية المباريات كإحدى نظريات التحليل في العلاقات الدولية وتفترض أنْ في كل حدث دولي عدداً من اللاعبين ومن خلال تتبع إمكانيات كل لاعب وأهدافه وأدواته نستطيع أنْ نفهم ما يحصل كما يمكننا دراسة آلية ((اللعب)) الدولي.

إنّ الوصف الحالي لمنطقة الشرق الأوسط هو صراع بين المحاور الجيوبولتيكية واللاعبين الجيواستراتيجين, إذ يعرف بريجنسكي المحاور الجيوبولتيكية بأنّها (تلك الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها – فقط- إنّما من موقعها الحساس... وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيواستراتيجين) , أو كما يعرفه بول كندي بأنّها>> بقعة جغرافية ساخنة لا تحدد فقط مصير إقليمها بل إنها تؤثر على الاستقرار العالمي(أمّا الدول التي تشكل مجموعة اللاعبين الجيواستراتيجين وكما يعرفها بريجنسكي بأنها) مجموعة الدول التي تمتلك القدرة والإرادة لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على مصالح العديد من الدول وتكون لها الإمكانية والاستعداد للتأثير الجيوبولتيكي(٨٩).

عليه يمكن القول بأنّ الدول المحورية في الشرق الأوسط هي مجموعة الدول التي قُدِر لها ان تكون في موقع جغرافي يؤهلها للقيام بدور محوري قادر على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين الجيواستراتيجين في المنطقة, وعليه فإنّ الفكرة تفترض هيمنة صورة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين لاعبين يمثلون الدول الجيواستراتيجية(الدول الطامحة للهيمنة والقوة والسلطة),

(٨٨) طارق المجد وحسن أحمديان وآخرون : إشعال الصرعات في الشرق الأوسط, مركز كارنيغي للشرق الأوسط, متاح على الرابط: **www.https\\carnegite.org.2019 .**

(٨٩) محمد بن سعيد: مستقبل الشرق الأوسط بين هيمنة المحاور وتدخلات القوى الاقليمية, متاح على الرابط: https://www.raialyoum.com/index.php

هادفة إلى السيطرة الاقليمية والمكانة العالمية, وتلك الدول المحورية- الدول الاقليمية التي لها أهدافها في محاولة التصدي لأدوار الدول الجيواستراتيجية, وتعمل من اجل تعزيز دورها الإقليمي.

وضمن هذه المعادلة ستكون العلاقات بين دول المنطقة معقدة فضلاً عن ارتفاع مستوى السياسات القائمة على تدخل دول المنطقة في شؤون بعضها البعض عبر مختلف أساليب القوة الناعمة منها أو الصلبة كالتدخلات العسكرية ودعم الثورات وإضعاف الاقتصاد ونشر الاضطرابات فيما وراء الحدود لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم لصالحها.

وفي المجمل فإنّه في ظل التحديات التي تواجهها دول المنطقة والتي من شأنها أنْ تهدد أمنها الطاقوي, فإنّ اغلب المشاريع الطاقوية فيما يخص دول الخليج العربي هي من أجل تجاوز عقبة مضيق هرمز, الذي تهدد إيران دوماً بإغلاقه في مواجهة العقوبات المفروضة عليها, إذ إنّ إنشاء خطوط نقل الطاقة مرتبط أولا بمواجهة التحديات التي تعترضها دول المنطقة, وثانياً ارتباطه بالرهانات الدولية في مجال السيطرة على طرق الإمداد الطاقوية والسيطرة على منابع الطاقة في العالم.

لذلك فإنّه يمكننا قراءة ما يدور في المنطقة من أحداث من منظار التنافس على خطوط نقل الطاقة وطرق الإمداد, إذا ما أخذنا الأزمة السورية , فأننا سوف نجد أنّ فيها يتقاطع أهم مشروعين مفترضين لنقل الطاقة «المشروع الإسلامي» الذي يبدأ من إيران ويمر بالعراق إلى سوريا, وهذا المشروع ترغب من خلاله إيران بتصدير طاقتها إلى الدول الأوربية من اجل الإفلات من العقوبات التي يمكن أنْ تفرض عليها, ويأتي هذا المشروع في ظل رفض الولايات المتحدة له مع دعم روسي محدود[٩٠], وفي المقابل هناك الخط القطري, وهو خط لنقل الغاز القطري إلى أوربا عبر السعودية إلى الأردن وصولاً إلى سوريا, ويأتي هذا الخط في إطار سعي الولايات المتحدة بتقليل الإعتماد الأوربي على الغاز الروسي, وترفض روسيا هذا المشروع بالمجمل كون ان هذا المشروع من شأنه ان يحرمها من ورقة استراتيجية واقتصادية توظفها لتحقيق مكانة في سوق الطاقة العالمي[٩١]. وبهذا أصبحت سوريا محوراً للمصالح الاقليمية والدولية[٩٢], وقد وقعت ضحية موقعها الجغرافي وتنافس الدول الكبرى على مسارات أنابيب الغاز التي أعادت تشكيل المنطقة[٩٣].

وهذا بطبيعة الحال زاد من حدة التنافس والصراع الدولي على مناطق العبور بشكل زاد من ضعف الاستقرار في المنطقة, في حين كان من المفترض أنّ البدائل الجديدة لنقل الطاقة تعزز من حالة الاستقرار كونها ستوجد شبكة مصالح دولية مترابطة بين الدول المنتجة والمستهلكة ودول العبور, إذ إنّ الهدف الأول يرتبط بطبيعة العلاقة المتوترة بين إيران من جهة وبقية دول الخليج العربية والولايات

(٩٠) علا علي صادق , مصدر سبق ذكره, ص٣٩.

(٩١) مروان قبلان, الثورة والصراع على سوريا, مصدر سبق ذكره, ص٧٦.

(٩٢) عقيل سعيد محفوظ : خط الصدع في مدارك وسياسات الأزمة السورية , مصدر سبق ذكره, ص ٢٠.كذلك: ايان رتليدج: العطش إلى النفط : ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟ , الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠٠٦, ص ١٧ .

(٩٣) ياسر عبدالحسين, مصدر سبق ذكره, ص١٦٥.

المتحدة الأمريكية من جهة ثانية, وما يستتبع هذا التوتر من تهديد إيراني بغلق مضيق هرمز في حالة تصاعد حدة التوتر بين الطرفين, أمّا الهدف الثاني فيرتبط بطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوربيين من جهة وروسيا الاتحادية من جهة ثانية, والمساعي الأمريكية الأوربية بإيجاد شبكة نقل للطاقة من الشرق الأوسط من أجل تقليل الاعتماد على الطاقة الواردة إليها من روسيا الاتحادية.

الخاتمة

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم مناطق العالم تبعاً لمعطياتها الجيوستراتيجية, فتاريخ المنطقة كان حاضراً دائماً أمام مساعي وتطلعات القوى الدولية الساعية إلى النفوذ والهيمنة, وقد تعززت هذه المساعي بعد إكتشافات البترول فيها في الثلث الأول من القرن العشرين, مما انعكس على طبيعة إدراك الدول لها لا سيما القوى الجيوستراتيجية الباحثة عن النفوذ العالمي وقد وتوصلت الدراسة إلى أبرز الاستنتاجات الآتية:

١. إنَّ الطاقة هي إحدى مرتكزات التنافس والصراع في منطقة الشرق الأوسط.
٢. أهمية المنطقة جيوستراتيجياً جعلها تشهد صراعاً بين محاور جيوبولتيكية وقوى جيوستراتيجية, كلاً يعمل وفقاً لاستراتيجية خاصة به.
٣. أصبح أمن الطاقة يرتبط باستراتيجية الأمن القومي للدول كونه أساس اقتصادها ونفوذها السياسي.
٤. هناك العديد من مشاريع نقل الطاقة التي تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة في المنطقة من أجل تنويع منافذ التصدير تجنباً لمناط العبور التقليدية المهددة بالغلق نتيجة ما تشهده المنطقة من تصعيد في الأزمة بين ايران والدول الغربية.
٥. إنَّ أغلب المشاريع المقترحة لنقل لطاقة من المنطقة إلى الأسواق الأوربية أصبحت توجه مشكلة تقاطع المصالح بين القوى الاقليمية والدولية مما سبب بإيجاد مشكلة أخرى أضيفت إلى مشاكل المنطقة.
٦. إنَّ الإكتشافات الجديدة في حوض شرق المتوسط تعني أمرين الأول: زيادة أهمية منطقة الشرق الأوسط من حيث الموارد إنتاجاً واحتياطاً, الثاني: إنَّها أصبحت باعثة على إيجاد مشاكل أخرى في المنطقة لاسيما وإنَّ دول حوض شرق المتوسط لم تتوصل إلى اتفاقات ترسيم المناطق الاقتصادية الخاصة بها, كما إنَّه ستكون باعثاً على إيجاد مشكلة ترتبط بالإختلاف حول خطوط نقل الطاقة إلى الأسواق.